

حتى لا يحتاج في وجود العالم عنه الى رادة لزم حينئذ قديم العالم  
لوجوده اذ ان العلة معلومها والطبيعة مطبوعها وقد عرفت  
وجوب حدوثه والفتراض على هذا بان مانع العالم طبيعة  
وانما لم يوجد العالم معها في الازل لوجود مانع اذ لم يمنع من وجوده  
حينئذ فلما انتفى المانع فيما لا يزال اوجدت الطبيعة حينئذ  
العالم فاسد لان هذا التقدير يستلزم ان لا يوجد العالم ابدا  
لان مانعه على هذا الفرض لم يفتعل عنه لما عرفت ان ما  
ثبت قدمه استحاله عدمه وكذا الاعتراض بان الصانع طبيعة  
وتأخر العالم عنها في الازل لتوقف وجوده على شرط لم يوجد  
في الازل فلما وجد الشرط فيما لا يزال كالكل وجد العالم  
عن الطبيعة حينئذ فاسد ايضا لان الكلام في حدوث ذلك الشرط  
وتأخره عن الازل كالكل في العالم فيحتاج هو ايضا الى تقدير مانع

اذني

اذني قلزم ان لا يوجد شرط العالم بدلا فلا يوجد العالم مشروطه  
ابدلا او تقدير شرط اخر حادث فيقتل الكلام اليه ويلزم التسلسل  
فتبت بهذا ان موجد العالم مريد مختار لاعلة ولا طبيعة  
ويلزم ان يكون ذلك باعادة قدمه عامة في جميع الممكنات  
خير كانت او شر لما عرفت قبل في القدرة وان تكون اذ تدبر اللغز  
والا فمختلفه والواجب عليه مراعات الصلاح والاصح لهم وهو محال  
لما سياتي وكما استحال ان يريد سبحانه او يفعل لغز كذلك  
استحاله ان يكون حكمه على فعل بوجوده او غيرهما من الاحكام  
الشرعية لغرض من الاغراض لان الافعال كلها مستوية في انها  
خلقه واختراعه فيعين بعضها للايجاب وبعضها للتخريم  
او غير واقع بمحض الاختيار لا سبب له ولا مجال للعقل فيه  
اصلا وانما يعرف بالشرع فقط وبالجملة فافعاله تعالى واحكامه

ممكن ان يكون المانع في الازل مانعا

ممكن ان يكون المانع في الازل مانعا  
ممكن ان يكون المانع في الازل مانعا  
ممكن ان يكون المانع في الازل مانعا  
ممكن ان يكون المانع في الازل مانعا  
ممكن ان يكون المانع في الازل مانعا  
ممكن ان يكون المانع في الازل مانعا  
ممكن ان يكون المانع في الازل مانعا  
ممكن ان يكون المانع في الازل مانعا  
ممكن ان يكون المانع في الازل مانعا  
ممكن ان يكون المانع في الازل مانعا